الأرض تحترق والجليد يذوب والدلتا قد تغرق

الإرهاب البيئي... خارج السيطرة ؟!

2 - 1

سؤال عريض وحيرة كبيرة تسيطر على الملايين فى مصر من سكان الدلتا، خصوصًا وهم يتابعون التقارير والأنباء التي تنقلها وسائل الإعلام حول غرق الدلتا كأحد الآثار المترتبة على زيادة منسوب مياه البحر المتوسط الأمر الذي يعني غمر المناطق الساحلية في دلتا نهر النيل في مصر بمياه البحر، نتيجة ذوبان الثلوج فى القطبين الشمالي والجنوبي الذي تسببت فيه ظاهرة الاحتباس الحراري. السؤال الذى يردده العلماء قبل بسطاء الناس هل حقًا ستغرق الدلتا نتيجة تطرف مناخ الكون؟ أم أن هذه مجرد احتمالات وتكهنات؟ وما العمل فى كل الأحوال لتلافى هذه الأخطار وتقليل حدة مخاوف البشر؟

د. سمير محمود

التقارير الدولية تؤكد أنه في حالة ارتفاع منسوب البحر علي الأقل في القرن المقبل سيكون له عواقب خطرة فارتفاع منسوب البحر بمقدار متر واحد سيعني غرق ربع الدلتا واجبار ٪10.5 من سكان مصر والذين من المتوقع أن يصلوا إلى 160 مليون نسمة منتصف القرن الحالي يعيشون في الدلتا فقط، وهذا بالطبع سيعني تدميرًا كاملاً لزراعات القمح والأرز وباقي الزراعات في دلتا مصر، كما سيؤدي إلى تلوث المياه الجوفية ومياه النيل بمياه البحر ويجعلها غير قابلة لا للزراعة أو للري.

التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة تشير الى أن الدول الصناعية المتقدمة منذ عقود وقرون هي المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري التي يسببها زيادة ثاني اكسيد الكربون في الجو.. إن الولايات المتحدة التي رفضت معاهدة كيوتو لحماية البيئة مسؤولة عن 30 في المئة من الجريمة.. تليها أوروبا بنسبة 27,7 في المئة.. ثم استراليا بنسبة 13,7 في المئة.. واليابان بنسبة 3,7 في المئة.. وأميركا اللاتينية بنسبة 3,8 في المئة... والشرق الأوسط بنسبة 2,6 في المئة وافريقيا بالنسبة نفسها تقريبًا.. ثم كندا بنسبة 2,3 في المئة.. يعملوها الكبار ويدفع ثمنها الصغار.

لكن بعض العلماء يرون أن احترار كوكب الأرض قد يكون جزءًا من دورة مناخية طبيعية، ولا دخل للإنسان أو لغازات الدفيئة فيها، وبرهانهم على هذا مرور الأرض بحالة مماثلة من الدفء العالمي في فترة ما قبل الثورة الصناعية، أي قبل تنامي أنشطة الإنسان وقبل تلوث الجو بغازات الدفيئة، ومرورها أيضًا بحالة من البرودة النسبية خلال حقبة السبعينيات على الرغم من استمرار تنامي الانبعاثات الغازية والملوثات الجوية في تلك الفترة، ويرتكز تفاؤل هؤلاء العلماء على حقيقة أن مناخ الأرض يتصف بالديناميكية والتغير وتؤثر فيه عناصر وعوامل كثيرة جدًا، طبيعية وبشرية، مما يعني صعوبة التمييز بين إسهام الأنشطة البشرية في هذا التغيير وبين دور العوامل الطبيعية في إحداثه. كما يرتكز أيضًا على أن تزامن زيادة نسبة غازات الدفيئة وتكاثرها في الجو مع ارتفاع متوسط درجة الحرارة على الأرض لا يعتبر دليلاً على حدوث الاحتباس الحراري.

ومع ذلك هناك من التداعيات العالمية الخطيرة ما يمثل جرس انذار لنا على المستوى المحلى كما يشير وحيد مفضل الباحث بمعهد المصايد وعلوم البحار بجامعة الأسكندرية حيث :

- ذوبان أجزاء كبيرة من القارة القطبية الجنوبية وغرينلاند، مما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى البحر بمقدار قد يصل إلى تسعة أمتار كاملة، وهو ما يعني غرق أجزاء كبيرة من الجزر الاستوائية والدلتاوات البحرية والمناطق الساحلية المنخفضة خاصة في شمال أوروبا وشرق أميركا ومصر وبنغلاديش والهند والصين.

ـ ذوبان ثلوج جبال الإلب بسويسرا من عدة سنوات مما تسبب في إلغاء بطولات التزحلق على الجليد المستمرة لعدم توافر الثلوج الكافية.

ـ ذوبان ثلوج الهمالايا أعلي جبال آسيا بين الهند والتبت بنسبة٪7 سنويًا مما سبب فيضانات هائلة في نهري الجانج والميكونج في الصين وفيتنام, وتوقع الخبراء أن هذه الثلوج ستذوب كلية خلال الـ18 عامًا المقبلة.

ـ اختفاء بعض الجزر الصغيرة في مناطق شرق آسيا , وكذلك جزيرة تدعي(توفالو) بدأ سكانها يهجرونها لارتفاع منسوب مستوي البحر عندهم.

- زيادة معدل انتشار الأمراض والأوبئة المستوطنة مثل الملاريا وحمى الضنك والتيفود والكوليرا بسبب هجرة الحشرات والدواب الناقلة لها من أماكنها في الجنوب نحو الشمال، وكذلك بسبب ارتفاع الحرارة والرطوبة ونقص مياه الشرب النظيفة.

-تدمير أو انخفاض إنتاجية الشعاب المرجانية والغابات المدارية، وزيادة معدلات انقراض الكائنات الحية كنتيجة مباشرة لتدمير الموائل الطبيعية وعدم قدرة الكثير من كائناتها على التأقلم مع التغيرات الجديدة.

-زيادة نسبة الأراضي القاحلة وانخفاض الإنتاجية الزراعية كنتيجة مباشرة لزيادة نسبة الجفاف وتأثر عدد كبير من المحاصيل الزراعية سلباً بتغير درجة الحرارة والمناخ.

-تغير أنماط الأمطار والثلوج وتيارات المحيطات وارتفاع ملوحة وحموضة مياه البحر، وما يتبع ذلك من زيادة موجات الجفاف وحرائق الغابات وحدة العواصف وغير ذلك من الاضطرابات المناخية.

بيوت من زجاج

الدكتور مصطفي كمال طلبة خبير البيئة الدولي والمدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أشار الى ان كل التقارير الدولية التي أصدرتها منظمة الأرصاد العالمية تؤكدا اننا مقبلون على ارتفاع تدريجي في درجات الحرارة يتراوح بين 7 و إلى 4.5 درجة وهذا ناتج عن تزايد الانبعاثات الغازية وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن المصانع والسيارات واستهلاك الوقود والفحم وهو عامل يسهم بنسبة ٪50 في زيادة درجات الحرارة.

وأوضح طلبة ان الاحتباس الحراري او الدفء الكوني أو ظاهرة الصوبة الزجاجية , هي توصيف للحرارة المحتبسة في طبقات الهواء القريبة من سطح الأرض نتيجة لزيادة الاشعاع والتلوث وتغيرات درجات الحرارة, انها اشبه بسيارة مغلقة تركها صاحبها لمدة ساعة في منطقة مشمسة وحين عاد وفتحها وجد درجة حرارة الهواء بداخلها أعلى كثيرًا من درجة حرارة الهواء خارجها وذلك نتيجة نفاذ أشعة الشمس ذات الحرارة العالية من الزجاج بموجات إشعاع قصيرة فتقوم بتسخين الهواء داخل السيارة الذي هو بالطبع اقل في حرارته من الاشعاع الشمسي, فيكون شعاعه طويل الموجة ولا قدرة له على النفاذ فتزيد حرارة الهواء داخل السيارة, وهذا الأمر ينطبق علي كوكب الأرض التي ترتفع درجات الحرارة في بعض مناطق شديدة التلوث حيث تحتفظ هذه المناطق الملوثة بالحرارة ولا تسمح بنفاذها أو تسريبها في وقت تنخفض فيه الحرارة في المناطق المحيطة والأقل تلوثًا.

ويشير خبير البيئة الدولي إلى أن نقص الغطاء الأخضر على سطح الأرض وقطع الغابات يتسبب بنسبة ٪40 في ارتفاع درجات الحرارة.

الارض تحترق والجليد يذوب

لمثل هذا الدفء آثار مباشرة كتمدد مياه البحار والمحيطات وذوبان الجليد في المناطق القطبية وسفوح الجبال العالية، مما ينتج عنه ارتفاع مستوى سطح البحر. وتقديرات هذا الارتفاع حسب الدكتور محمد القصاص خبير البيئة المصري تتراوح من 20 إلى 80 سم نتيجة تمدد كتل الماء بالحرارة، ويقول القصاص «لو أضفنا إلى هذا ناتج ذوبان كتل الجليد في القطبين بفعل الدفء لزادت تقديرات الارتفاع.

ويواجه نهر النيل شريان الحياة في مصر، كما يقول وحيد محمد مفضل الباحث بالمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد بالإسكندرية، خطرًا يحدق بالمناطق الشمالية من دلتاه وتخومها الغربية، حيث يتهددها هذا الارتفاع في مستوى مياه البحار، وكل دراسة تجرى في العالم على أثر ارتفاع منسوب المياه على النطاقات الساحلية تتناول الدلتا المصرية تحديدًا بسبب عظم تأثرها.

مناطق الخطر

إذا ارتفع البحر مترا نزح 6,100,000 نسمة وغمر 4,500 كم مربع من الأراضي الزراعية

نهر النيل كغيره من الأنهار كتلة متحركة من المياه والرواسب تجري من منبع إلى مصب بقوة الطاقة التي تحملها، ويمتد لمسافة 6650 كم من بحيرة تنجانيقا في الهضبة الاستوائية إلى المصبات عند البحر المتوسط، ويغطي حوض النهر حيزًا فسيحًا من الأرض يقدر بقرابة 3 ملايين كم مربع، ويتصل بدول عشر هي: مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير. وتشير توقعات معظم الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة البيئي حول تأثير تغير المناخ إلى أن نهر النيل سيواجه شحًا في مياهه قد يصل إلى ٪75 منها.

يضيف مفضل بعض الاعتبارات التى يراها بارقة أمل ونقطة ضوء منها أن ارتفاع مستوى البحر بسبب الاحترار العالمي وذوبان الكتل الجليدية هي فرضية مشروطة باستمرار معدلات التلوث الجوي على النحو السائد حاليًا ومشروطة أيضا بعدم قدرة المجتمع العالمي على الحد من الغازات والانبعاثات الضارة المحفزة على التغير المناخي وأبرزها ثاني أكسيد الكربون.

وهذا معناه أنه لازال هناك أمل وبادرة أن يتم درء وتجنب ذلك الخطر، ولعل تعاظم وتشديد الجهود الدولية في الفترة الأخيرة، وليونة موقف أميركا، أكبر ملوث في العالم حاليًا، تجاه المبادرات والاتفاقيات الهادفة للحد من الانبعاثات الضارة توحي وتزيد من هذا الأمل.

ثانيها أن مستوى سطح البحر أيا كان مقداره، وغرق أجزاء من السواحل أيا كان موقعها، لن يحدث بين يوم وليلة أو فجأة كما يتخيل البعض، بل سيأخذ ذلك بعض الوقت، وبالتالي ستكون هناك فرصة أكيدة لإجلاء وتهجير ساكني وقاطني هذه السواحل، ما يعني اقتصار مشكلة ارتفاع مستوى سطح البحر على الأضرار باقتصاديات هذه المناطق وعلى فقد مساحات شاسعة من الأراضي الساحلية، وهي مع الاعتراف بأنها من الخسائر الفادحة، فالأمر لن ينطوي على غرقنا فجأة كما هو معتقد.

ثالث هذ الاعتبارات أنه مقابل وجود احتمالية لارتفاع مستوى البحر بسبب أنشطة الإنسان الصناعية وغازات الدفيئة المنبعثة منها، هناك أيضا وفي المقابل احتمالية لحدوث تغير طبيعي (انخفاضًا أو ارتفاعًا) في مستوى البحر.

وهي ظاهرة طبيعية تعرف باسم (التغيرات الثابتة في مستوى سطح البحر) تطال البحر تلقائيًا كل فترة، ما يعني أن الظروف قد تكون رحيمة بنا بعض الشيء، وهذا إذا ما حدث انخفاض طبيعي في مستوى البحر، متزامن مع ذوبان الكتل الجليدية أو قبلها، ما يعني التخفيف من آثار الارتفاع الإجمالي الحادث.

ورابعها أن وضع مخاطر التغير المناخي في الاعتبار والاستعداد لها لا يعني بالضرورة هجر الأراضي الساحلية المنخفضة إلى مواقع داخلية مرتفعة، ولا يعني نثر البحر بحواجز بحرية ضخمة أو مصدات خرسانية باهظة التكلفة، بل يعني وضع خطة محكمة لاستخدام تلك الأراضي في إطار تخطيط إستراتيجي يتفق مع المخاطر المنظورة، ويتفق مع طبيعة هذه الأراضي، بحيث يتم تجنب عدم إقامة منشآت إستراتيجية أو حيوية بها.

الطوفان

العالم الدكتور فاروق الباز أكد ان الدلتا ستغرق نتيجة ارتفاع مياه البحر بسبب الاحتباس الحراري، مما سيدفع سكان مصر إلي الانتقال للعيش في الصحراء. وان صور الأقمار الفضائية تشير الى أن منسوب البحر الأبيض المتوسط سيرتفع من 30سم إلى 100سم بنهاية القرن، الأمر الذي يعني غمر المناطق الساحلية في دلتا مصر بمياه البحر خاصة وأن مياه البحر المتوسط ارتفعت صعودًا بمعدل 0.8 بوصة سنويًا خلال العقد الماضي، وأنه بحلول عام 2100 سيكون ارتفاع منسوب البحر مدمرًا لكل الشواطئ الرملية في كل الشواطئ المصرية، كما سيعرض الآثار الغارقة أمام شواطئ الإسكندرية للخطر الفعلي.

وان فيضان البحر يهدد مصر من منطقتين أساسيتين في دلتا النيل، هما الظهير الداخلي لمدينة الإسكندرية (بحيرة مريوط والأجزاء الغربية من محافظة البحيرة)، علما بأن هذه الأراضي تقع دون سطح البحر، ومنطقة شمال الدلتا (بحيرة المنزلة وبحيرة البرلس وتخومها الجنوبية) مما يعني أن المنطقة الساحلية في دلتا مصر بالغة الحساسية تجاه تأثيرات تغير المناخ بالشكل الذي يجعلها مهيأة لإستقبال عصر الطوفان العالمى، لا بسبب خطر ارتفاع مستوى البحر فحسب، بل أيضًا بسبب العواقب على الموارد المائية والزراعية والمستعمرات السياحية والإنسانية، فبناء على النمط السكني الحالي، من المرجح نزوح مليوني شخص على الأقل من مناطق الدلتا الساحلية، بسبب الفيضانات وخسارة الأرض الخصبة.

أما عن باقي الساحل المصري فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع البحر بين 0.5 متر إلى متر خلال القرن المقبل إلي ابتلاع البحر لحوالى ٪30 من مدينة الاسكندرية ومدينة بورسعيد هي الأخرى مهددة بأخطار مماثلة، وقد نشر البنك الدولي مؤخرًا تقريرًا يؤكد على أنه في حالة هذا السيناريو الأسوء فإن منسوب البحار سيرتفع حوالى 4.9 متر مما يسبب دمارًا وخرابًا شاملاً، خاصة وأن مصر تتميز بأنها أرض منبسطة غير مرتفعة عن سطح الأرض.

يضيف الباز أن معهد مراقبة العالم، أعد تقريرا دوليا حول تهديدات ارتفاع مستويات البحار بحلول عام 2015 وأحصي 33 مدينة حول العالم ذات معدلات سكانية تصل إلى 8 ملايين نسمة، من بينها 21 مدينة هي الأكثر عرضة لخطر المياه المرتفعة، وهذه المدن هي القاهرة والإسكندرية في مصر، ودكا في بنجلاديش وبيونس آيرس في الأرجنتين، وريودي جانيرو في البرازيل وشنغهاي وتيانجين في الصين، وبومباي وكالكتا في الهند وجاكارتا في أندونيسيا، وطوكيو وأوساكا وكوبي في اليابان ولاجوس في نيجيريا وكراتشي في باكستان وبانكوك في تايلاند ونيويورك ولوس أنجلوس في الولايات المتحدة.

وأشار الباز الى أن اللجنة الحكومية الدولية أصدرت تقريرا موسوعيا بعنوان تغير المناخ 2007 ، والذي أعده 600 خبير من 40 بلدًا بينهم مصريون في ثلاثة أجزاء وهو ما يؤكد على أن احترار النظام المناخي ليس مبالغًا فيه، خاصة وأن كمية ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بلغت أقصى حد لها منذ 650 سنة بمعدل 379 جزءًا من المليون.

ملايين الغرقى

الخبير الإنشائي العالمي ممدوح حمزة مع القائلين بغرق الدلتا حيث قال - في لقاء تابعته مع برنامج القاهرة اليوم الذي يذاع على شبكة أوربت -أنه في عام 2001 اختفت سادس أكبر بحيرة فى العالم وهى بحيرة تشاد نتيجة ظاهرة التصحر وتغير مراكز الأمطار فى العالم، كما توقع غرق ثلث ولاية فلوريدا الأميركية نتيجة ارتفاع منسوب مياه المحيط.

وتوقع حمزة - الذي يقود فريق من سبعة أفراد يعمل على إعداد الخرائط المستقبلية التى تظهر أثار هذه الظاهرة على مصر وخاصة المنطقة من رمانة إلى سيدى كرير - أن يصل ارتفاع المياه إلى متر كامل فى منطقة المطرية.وقال أن الردم الناتج عن حفر قناة السويس والذى تم وضعه على جانبي القناة أدى إلى ارتفاع الأراضى وحماية قناة السويس من الغرق فى المستقبل.وتوقع غرق أجزاء من مدن رمانة وبور فؤاد والقنطرة والمطرية والمنزلة ودمياط وفارسكور وبلطيم والخلالة والحامول وسيدى سالم وادفينا ورشيد ودمنهور وكفر الدوار وأبو قير وأبو المطامير. وأكد أن منطقة الضبعة التي من المتوقع أن يبنى عليها محطة نووية مصرية لن تغرق لأنها منطقة مرتفعة.

وقال إن المساحة التى ستغمرها المياه في دلتا النيل تقدر بـ 1.4 مليون فدان وهو ما يمثل ٪25 من الأراضى الزراعية فى مصر التى تبلغ مساحتها 6 مليون فدان. مؤكدا أن المخاطر التى تهدد الدلتا أكبر بكثير من الساحل الشمالى، مؤكدا أن دلتا النيل تتعرض كذلك لهبوط مستمر من تلقاء نفسها بمعدل من 1 : 5 مليمتر فى العام نتيجة التغيرات البيولوجية، إضافة إلى تعرضها للتآكل نتيجة التيارات المائية الشاطئية على البحر المتوسط.

وكما أكد أن أكبر تأثر على مستوى الكرة الأرضية سيحدث فى دلتا النيل بمصر وفى بنجلاديش، قائلا إنه إذا كان البشر الذين سيعانون من الكارثة فى مصر من 2.5 إلى 3 مليون فرد فإنه في بنجلاديش سيكون من 40 إلى 60 مليون فرد مهددين بالغرق.

بكل الاتجاهات

زيادة منسوب المحيط القطبي نتيجة الحرارة وليس ذوبان الجليد

©Reuters

زيادة منسوب المحيط القطبي نتيجة الحرارة وليس ذوبان الجليد

سيدني /14أكتوبر/ رويترز:

قال عالم استرالي يرأس برنامج أبحاث دوليا إن ارتفاع منسوب المياه حول القارة القطبية الجنوبية خلال العقد الماضي يرجع كله تقريبا لارتفاع درجة حرارة المحيط وليس نتيجة ذوبان الجليد.

وخلصت دراسة استغرقت 15 عاما حول تغيرات الحرارة والملوحة بالمحيط القطبي الجنوبي إلى أن درجة الحرارة ارتفعت نحو ثلاثة أعشار درجة واحدة مئوية.

وقال العالم الاسترالي ستيف رنتول الذي يرأس برنامج الأبحاث الاسترالي- الأمريكي-الفرنسي إن صور الأقمار الصناعية أظهرت أيضا ارتفاع منسوب المياه بنحو سنتيمترين بالمنطقة القطبية الجنوبية على مساحة تساوي نصف مساحة استراليا.

وأضاف في تصريحات لرويترز "إن اكبر إسهام حتى الان هو نتيجة ارتفاع درجة حرارة المحيطات من خلال توسعها."

وأوضح البحث أن ذوبان جليد البحر وطبقات الجليد القطبية المتداخلة في المحيط لا تسهم بشكل مباشر في ارتفاع منسوب مياه البحر.

وجاءت تصريحات رنتول خلال استعداد سفينة لاستروليب الفرنسية أمس الاثنين لمغادرة هوبرت عاصمة جزيرة تسمانيا الاسترالية الجنوبية في رحلتها الخامسة خلال هذا الصيف ضمن برنامج اوشن استرال (سارفوسترال).

ويقيس البرنامج درجة الحرارة والملوحة على مدار 15 عاما على عمق 700 متر بطول 2700 كيلومتر وهي مسافة تستغرق ستة أيام بين هوبرت والقارة القطبية الجنوبية.

وأسفر ذلك عن تسجيل أطول فترة متواصلة لتغيرات الحرارة والملوحة بالمحيط القطبي الجنوبي ليستفيد منها العلماء في دراساتهم لكيفية مساهمة المحيط في ظاهرة التغير المناخي العالمي.

وقال رنتول "سارفوسترال أعطانا اساسا للكثير (من المعلومات) المعروفة عن الطريقة التي يتحكم فيها المحيط في المناخ العالمي بهذه المنطقة القاسية صعبة الوصول."

تقطع السبل بالآلاف مع عودة تساقط الثلوج على جنوب الصين

©Reuters

ذوبان الجليد في الصين

بكين / أكتوبر/ رويترز:

قالت وسائل إعلام حكومية بالصين إن نحو 180 ألف شخص تقطعت بهم السبل في إقليم يونان جنوب غرب البلاد جراء عودة تساقط الثلوج والبرودة الشديدة مما تسبب في إغلاق الطرق وانقطاع الكهرباء.

وقالت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) إن أكثر من 14000 كيلومتر من الطرق تأثرت وأن 20000 مركبة متعطلة على الطرق.

وأضافت الوكالة "إدارة النقل الإقليمي نظمت قوة عمل لإصلاح حركة المرور على الطرق خاصة نقل المعدات والمواد المهمة."

وتابعت "غير أن الطقس غير المستقر والإمكانات الضعيفة ونقص التمويل عرقل بدرجة كبيرة عمليات الإصلاح و العمال لا يملكون حتى وسائل مكافحة التجمد أو إزالة الثلج."

ومثل كثير من أقاليم جنوب وجنوب غرب الصين فان إقليم يونان يتعافى ببطء من طقس بارد وجليدي جاء في غير موعده وجعل حركة النقل تتوقف تقريبا قبيل عطلة العام القمري الجديد مما ترك الملايين دون طاقة.

وقالت وكالة أنباء الصين إن الثلوج عاودت التساقط على يونان.

كما تعمل الحكومة جاهدة على إعادة شبكة الكهرباء إلى العمل في بلدة كوينج شرق يونان.

وأعلنت الصين الاسبوع الماضي إنها تهدف إلى إنهاء عمليات إصلاح خطوط الكهرباء واستعادة الإمدادات الطبيعية للطاقة بنهاية مارس القادم .

البطالة .. حلول ومعالجات

طارق حنبله

لا شك أن البطالة هي المشكلة الاجتماعية الأبرز في حياتنا، وهي السبب الرئيسي في تنامي حدة الفقر واتساع رقعة الجريمة والانحراف السلوكي في المجتمع، خاصة بين أوساط الشباب، الشريحة الأكثر تضررا من هذا الوباء اللعين.. البطالة.

وانطلاقاً من ذلك سعت الحكومة بكل إمكانياتها المتاحة للقضاء على هذا المرض الفتاك الذي يهدد نسيج المجتمع وأمنه واستقراره ووئامه، على اعتبار أن البطالة مصنع كبير لإنتاج الإرهابيين والمنحرفين، وبوابة رئيسة للجريمة بمختلف أشكالها.

وللقضاء على البطالة لا بد من مواجهة المرض والتصدي له بكل الإمكانيات والسبل، وعبر قنوات علاج حقيقية تضمد الجرح النازف، وتضمن منع انتشاره وتفشيه في مساحات جديدة، وهي بحسب اعتقادي – أي السبل والقنوات العلاجية – كالآتي :

1- الاستمرار في عملية الإصلاح المالي والإداري بوتيرة عالية وخطى متسارعة لكشف الملابسات الخاطئة والمشبوهة في أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وهي سبب رئيسي في زيادة نسبة البطالة.

2- إصلاح بنية العمل الإداري وآلياته المختلفة لسد الثغرات التى ينفذ منها الفاسدون بشكل يتلاءم مع التطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلوماتية التي يشهدها العالم.

3- العمل بروح وطنية حقيقية تؤمن بأهداف ومبادئ الثورة والوحدة المباركتين، وخطر تنامي الفساد والإفساد في حياتنا ودوره في توسيع رقعة البطالة في المجتمع.

4 -تقديم كل الدعم الممكن لجنود جهاز الرقابة والمحاسبة الذين بدورهم يقومون برفع التقارير الدورية بشكل لا يجافي الحقائق، ولا يقفز فوق أرضية القانون الذي يحكمنا جميعا وينظم علاقاتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحقوقية.

5-محاربة جريمتي المحسوبية والازدواج الوظيفي، وهما عاملان كبيران في انتشار البطالة، وهما دون أدنى شك تسهمان إسهاما كبيرا في اغتصاب حقوق الآخرين وسلب حقوقهم الروحية والمادية.

6- تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس الوالد علي عبدالله صالح حفظه الله بشأن إعطاء الأولوية للمعاقين من ذوي الاحتياجات الخاصة وإعطائهم حقهم في النسبة المقررة وهي الـ ٪5 من الوظيفة نظرا لظروفهم الصحية الصعبة.

7- الاستمرار في العمل الصحفي الحر وتسهيل مهام الصحفيين في كشف المتورطين والخارجين عن القانون الذي يعبثون بأموال الدولة وفق القانون واللوائح المنظمة لعمل الصحفيين باعتبارهم السلطة الرابعة في المجتمع.

8 -الاستفادة من الخبرات والكفاءات العلمية المتخصصة في جانب الرقابة والمحاسبة الإدارية والمالية وضرورة الإشراف الدائم والمستمر على الدوائر المالية في الأجهزة والمؤسسات الحكومية سواءً كانت مدنية أو عسكرية بما لا يتعارض مع القوانين ولوائح العمل.

9- تشجيع العمل الاستثماري الحرفي في كل المجالات وتعزيز ثقة المستثمر بالعمل فوق أراضي الدولة من خلال تسهيل كافة الإجراءات وتقديم الحوافز التشجيعية للمستثمر المحلي والأجنبي بحسب التوجيهات الموجهة من القيادة السياسية والأوامر الموجهة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح والمشددة على ضرورة هذه التسهيلات في العملية الاستثمارية.

10- رفع وتيرة العمل للجان والأجهزة المتخصصة في محو الأمية وتعليم الكبار والتركيز على الأرياف والمناطق النائية ذات الكثافة السكانية وإعطاء فرص أكبر لفتيات الريف بنيل نصيبهم من التعليم المجاني نظراً لحاجتهم وظروفهم الأسرية الصعبة.

11- إعطاء الأولوية من الاهتمام للمعاهد المهنية والتقنية باعتباره التوجه الجديد لكل دول العالم فالحرب الحقيقية التي يجب أن نشعر فيها في هذا الزمان هي الحرب الصناعية والتكنولوجيا إلى جانب المعركة التجارية ولا يمكن فصل هذا عن ذاك.

12 -تعزيز العمل النقابي المؤسسي انسجاماً مع التوجه الديمقراطي العام للدولة وتوافقاً مع ما جاء في الدستور.

13- تنفيذ التوجيهات الرئاسية الخاصة بمنح الشباب قطعة أرض بأسرع وقت ممكن واستكمال الإجراءات الخاصة بهذا الشأن لما لهذا التوجيه من أهمية بالغة وأثر نفسي إيجابي كبير انتظره الشباب طويلاً.

14- وللقضاء على وباء البطالة اللعين لا بد من استغلال التنوع المناخي الجميل الذي تنعم به بلادنا وإقامة مشاريع استثمارية ضخمة في الجزر اليمنية المهملة والتي تحمل كل مقومات عوامل الجذب السياحي حيث سيلعب ذلك دورا كبيراً في تشغيل الأيادي والعقول العاطلة عن العمل ورفد البلاد بالعملات الأجنبية التي ستلعب بدورها مكانتها في الدفع بالعملية الإنتاجية استكمالاً لمسيرة بناء الإنسان والأرض التي انطلقت بحق مع بزوغ فجر الـ 22 من مايو 1990م.

15- نشر التعليم والتعليم المهني والشغل اليدوي في الإصلاحيات والسجون تجسيدا للقول بأن السجن إصلاح وتهذيب.

16- فتح دور السينما والمسارح والحدائق والمتنزهات العامة والترويج الحقيقي للصناعة السياحية داخليا وخارجيا واستغلال الإرث الحضاري (الآثار القديمة) خاصة وأن بلادنا تتمتع بشهرة عالمية في هذا الجانب.

17- وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وعدم المجاملة في التوظيف على حساب عملية الإنتاج فالكادر المتخصص يجب وضعه في المكان الذي يتناسب ما تخصص في دراسته الأعوام طويلة لأن وضعه في سياق بعيد عما تعلمه يعني ركودا في العملية الإنتاجية وتعطيلا لآلية العمل والوحدة الإنتاجية.

18- استقطاب الشباب للعمل في القوات المسلحة والأمن والاستفادة من طاقاتهم البدنية والذهنية لتعزيز قدراتنا الدفاعية والأمنية لحماية منجزات الثورة والوحدة وصيانة الشرعية الدستورية من أعدائها الحقيقيين في الداخل والخارج.

19- الاهتمام بالمبدعين والموهوبين وإعطائهم اهتماما خاصا يليق بما يكتنزون من قدرات وملكات إبداعية خلاقة قادرة على إحداث قفزات كبيرة في مجالات عديدة أملاً في إحداث طفرة حقيقية في هذه المجالات بدلا من فرار هؤلاء إلى دول أخرى تستفيد من كنوز عقلياتهم وطاقاتهم الإبداعية.

20- تقديم القروض الميسرة لأصحاب الصناعات الصغيرات والمتوارثة منذ القدم كي يتسنى لهم تطوير هذه الصناعات.

مع الأحداث

جميل الذيابي

حرب الشاي

سارعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، يوم الخميس الماضي إلى إطلاق تحذير، خشية ارتفاع أسعار الشاي خلال العام الحالي، نتيجة لانخفاض إنتاجه في كينيا، التي تعد إحدى كبريات دول العالم المنتجة للشاي، بمقدار 10 في المئة، بسبب حال التوتر والاضطرابات التي تعيشها البلاد في الوقت الراهن.

يأتي هذا التحذير «الأممي» بعد أن رصدت المنظمة أن الاستهلاك العالمي من الشاي ارتفع بنسبة 1 في المئة عام 2006 ليبلغ 3 ملايين و640 ألف طن، متجاوزاً للمرة الأولى استهلاك الصين من الشاي، إذ بلغ زيادة قدرها 13.6 في المئة من حيث الاستهلاك الإجمالي.

وعلى رغم أن هناك شحنات متزايدة من الشاي من سيريلانكا والهند وفيتنام، إلا أن ذلك لا يعوّض الانخفاض في إنتاج كل من كينيا وإندونيسيا.

كنت أعتقد أن الوضع السياسي المضطرب وأعمال العنف الإثني في كينيا لن تؤثر سوى في الدول الأفريقية المجاورة لها، ولن يلحق من تداعياتها وتأثيراتها في العالم من الأمر شيء، إلا أن الشاي الذي يستهلكه سكان العالم بشكل مضطرد، ربما يخلق أزمة عالمية تتجاوز حدود كينيا وأفريقيا كلها.

ففي ظل تحذيرات منظمة «الفاو» من حدوث أزمة جراء ارتفاع أسعار الشاي، أقدّم باسم المهووسين بشرب الشاي دعوة المجتمع الدولي إلى حض الأحزاب السياسية المختلفة، والجماعات الإثنية الكينية، على لجم النزاع وصوغ حلول «عاجلة» تفضي إلى إنهاء الاضطرابات وأعمال العنف المتصاعدة، قبل أن تتضخم أسعار الشاي عالمياً، ما قد يتسبب مستقبلاً في ما يعرف بـ «حرب أسعار الشاي».

هناك جهود جيدة يبذلها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، ورئيس تنزانيا السابق بنجامين مكابا، لإيجاد مداخل ومخارج وحلول للأزمة الكينية قبل أن تطيح بالبلاد، لكنها بحسب المراقبين ما زالت «غير كافية» في ظل عدم تعاون بعض المسؤولين والضباط الكينيين.

الأزمة الكينية ستؤثر سلباً - وبشكل مباشر - في اقتصاد دول أفريقية أخرى، ما يستدعي تحركاً جماعياً مدروساً، لإيقاف موجة العنف قبل أن تفلت من عقالها وتصعب السيطرة عليها، وحينها لا يمكن لجم الصراع، ما سيهدد مزارع الشاي وقبلها البن الذي يشكّل ربع الصادرات الكينية.

تعتبر كينيا ممراً لصادرات وواردات بلدان أخرى مثل أوغندا ورواندا والكونغو وبوروندي. فمتى تعطلت حركة النقل، سترتفع أسعار المنتجات والسلع على الإنسان «الفقير» في تلك البلدان، خصوصاً أن هناك جماعات تهاجم الشاحنات وتعرقل خط سيرها، وربما تتوغل وتسيطر على مزارع البن والشاي.

أعتقد أن الجهد الأفريقي المبذول حتى الآن «غير كاف»، حتى بعد أن أعلن كوفي انان عن اتفاق طرفي الأزمة، خصوصاً أن ديبلوماسية الاتحاد الأفريقي «شبه جامدة»، أمام تزايد موجة العنف وتصاعد نيرانها في دول عدة في القارة السمراء، مثل الصومال وتشاد وكينيا ونيجيريا.

قمع الشعوب يولد الاضطرابات ويخلق الأزمات للحكومات. الشعوب بحاجة إلى حكومات عادلة تؤمّن لها السلام والاستقرار، لا حكومات تؤجج الصراعات وتلهب النفسيات. الشعوب بحاجة إلى وقت «آمن» مستقطع لاحتساء القهوة والشاي بكل هناء. كل هذا يتطلب من رجالات القارة السمراء السرعة في معالجة الأوضاع في دولة أفريقية «مضطربة» تصدّر الشاي الأسود إلى العالم قبل ان تتفرد الدول الآسيوية بتصديره إلى جانب الأخضر، ويسجل التاريخ ما يعرف بعام « أزمة الشاي».

عن/ الحياة